الثلاثاء 19 نوفمبر 2013 الموافق لـ 15 محرم 1435 هـ- العدد 1866

النهار الجديد

يومية إخبارية وطنية

ENNAHAR EL DJADID

مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها يكشف

أكثر من 300 ألف مدمن مخدرات في الجزائر

دعا، أمس، عبد النوري صالح، مدير الدراسات والتحليل والتقييم بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات، خلال الملتقى الجهوي الثالث «شرق» حول الاستراتيجيات الجزائية والصحية في معالجة الإدمان على المخدرات، إلى ضرورة التكفل الصحي بالمدمنين، من خلال برنامج يمتد لعدة سنوات، يهدف إلى إنجاز 53 مركزا وسيطا لعلاج المدمنين، والبحث في الطرق الناجعة من أجل علاج المدمن واسترجاعه، والنظر إليه على أنه مريض وليس مجرما، كما وقف الملتقى أيضا على العوائق والمشاكل التي تقف في طريق تطبيق هذا القانون، التي ترجع أساسا إلى أن القانون لا يزال جديدا ولم يتم العمل به وتفعيله على أرض الواقع، نظرا لكونه يحوي على نقاط غامضة فيما يخص النصوص التي جاء بها، خاصة من ناحية نوعيه الخبرة الطبية المطلوبة في المتابعة القضائية التي لم توضح بشكل مباشر في القانون، بالإضافة إلى انعدام التنسيق، وتبيان العلاقة بين الهيئات القضائية والطبية القائمة على التكفل بالمدمنين، كما تطرق إلى نقص المراكز الخاصة بالعلاج من المخدرات، نظرا لكون المشروع تم إعداده من طرف وزارة الصحة منذ سنة 2007، كما أشار إلى إجبارية تكوين أطباء مختصين نفسانيين ومختصين من اجل القيام بواجبهم داخل هذه المراكز الاستشفائية الخاصة والحساسة.

أما فيما يخص عدد الأشخاص الذين استفادوا من العلاج داخل المراكز المتخصصة في علاج الإدمان، صرح مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، أنه تم تسجيل 6389 مدمن زاروا المؤسسات الاستشفائية خلال السداسي الأول من هذه السنة، من بينهم 878 شخص استفادوا من الإقامة الاستشفائية عبر جميع المؤسسات الإستشفائية التي قدمت خدماتها خلال النصف الأول العام الجاري، وأضاف أن التحقيق الوبائي الأخير، توصل إلى تحديد عدد المستهلكين مسجلا أكثر من 302 ألف شخص مستهلك، وهي نسبة تبقى محل تأويل ومرشحة للارتفاع، كما أشار المدير السابق لديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، إلى أن النصوص القوانين العامة منها قانون العقوبات وقانون الإجراءات المدنية، كلها تتكلم عن الجانب العقابي والجزائي فقط، وأن القانون الصادر سنة 2004، هو الوحيد الذي تطرق ولأول مرة إلى المدمن على المخدرات، وفرق بين المدمن والمتعاطي أو المستهلك، بمعنى أن المدمن أصبحت لديه تبعية ولم يصبح يتمتع بالحرية مثل الإنسان العادي، وبالتالي مسؤوليته تصبح كأنها غير قائمة، وبناء على هذا فالقانون أعطى للهيئة القضائية إمكانية عرض فرصة العلاج على المدمن الموقوف، وفي حال قبوله العلاج على مستوى المراكز الاستشفائية المتخصصة في مكافحة المخدرات تسقط عنه المتابعة القضائية وذلك من خلال تحديد الخبرة الطبية التي ثبت أن المدمن يحتاج فعلا إلى متابعة طبية، إلا أن القانون هذا ليس له تطبيق في الميدان، وهو الهدف الذي جاء به الملتقى الذي نظم من طرف وزارة العدل بالتنسيق مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، عرف مشاركة العديد من الممثلين عن وزارة العدل من وكلاء جمهورية وقضاة من فرنسا والجزائر، بالإضافة إلى أطباء ودكاترة مختصين وكذا عناصر من جهاز الشرطة والدرك المختصين في الوقاية من المخدرات ومكافحة الإدمان.

إيناس.ب